تقدير موقف

الأزمة الإجتماعية السياسية اللبنانية: أي أفق؟

ـ بلال اللقيس ـ

الأزمة الإجتماعية السياسية اللبنانية:
أي أفق؟

بلال اللقيس

1 تموز 2021

إن استقراء الواقع اللبناني يفيد بتحقّق مجموعة مرتكزات أو لنقل "وقائع دامغة وحقائق" بات النظر فيها وتمحيصها والتدقيق فيها ضرورة لكل باحث ومهتم بالشأن اللبناني وبالإسهام في تعديله. هذه المرتكزات أشبه بأرضية حاكمة لأي مقاربة تحسينية مفترضة للواقع اللبناني الصعب، ويمكن تقسيمها إلى مستويين، عامة ومباشرة آنية.

ركائز أو "حقائق" عامة:

أولاً؛ يعاني لبنان من أزمة نظام سياسي، فأزمة طبقة من الفاسدين فتدخل خارجي علني أو غير ظاهر (بغّض النظر عن ترتيب الأزمات وأيهما يستولد الآخر). تاريخياً كانت أميركا ترعى ولادة الأنظمة لتبقيها مستتبعة وتجهد لتثبيت طبقة سياسية تتشاطر معها مصالح عميقة، بالمقابل تمعن هذه الطبقة السياسية في استغلال النظام وترسيخ الاستزلام لها، ثمّ تعاود أميركا (والغرب) إبتزاز الدولة والمجتمع عبر الطبقة نفسها في تواطؤ وتخادم متبادلين.. وتبقى الأمور تدور في هذه الحلقة المقفلة بما يعمق التبعيّة والإرتهان للإدارة الأمريكيّة!.

ثانياً؛ جديد لبنان اليوم هو أنّ الحلقة المفرغة تقترب من أن تُكسر بفعل تداخل عدّة عوامل ذاتية وخارجية، فالسلطة تعاني أزمة توزيع القيم، والطبقة السياسية التقليدية تعاني أزمة شرعية ـ وليس قانونية – ودولة انكشفت اقتصادياً وتحولات خارجية تخلق قلقاً عميقاً عند المراهنين على الغرب، و الأهم هو بروز قوى "دافعة" وازنة و"مريدة" تستمد حيثيتها من خارج الحلقة المقفلة هذه و"براديغماتياتها" تتقدم الى وسط الساحة الداخلية بعد أن كانت تطل على الواقع الداخلي من على "حدوده" أو من على "الشُرفة"! هذه العناصر مجتمعة تدفع للقول بحقيقة أن الدائرة المقفلة بدأت تفتقد قوة شّد أواصرها وتتحلل تدريجياً.

ثالثاً؛ هناك تحولات عميقة أصابت المجتمع اللبناني وديناميات جديدة تتولّد وتفرض نفسها تباعاً وأفكاراً تجاوزت النظام وقدرته على الاستجابة فجزء من الشارع اللبناني أصبح أكثر تحفزاً لرؤية للبنان أكثر فاعلية ورؤية لدور أكثر تأثيراً ونموذجية للبنان حيال القيم الإنسانية والحقوق والتحّرر من الهيمنة وأشّد رغبة أن يلهم على صعيد التحرر ، وأيضاً شارع صار أكثر رغبة في المشاركة ورسم السياسات وشباب وأجيال صارت أكثر نقداً وتحفزاً للمشاركة ولنوعية حياة أفضل وأكثر تقدماً يرعى القابليات والإستعدادات المتنامية ، أضف الى ذلك عدم جاذبية أحزاب السلطة التقليدية والكلاسيكية التي عجزت عن حمل قضايا ولم تتعزّز شرعيتها بل ضعُفت بما يعني الحاجة لقنوات التواصل السياسي وأطره ، وليس آخراً هو الكتلة الصامتة تاريخياً أو اللامبالية والتي حتماً ستتقدّم لتبحث عن دور وملء فراغ كون الناتج السلبي لأداء السلطة أصابها في حياتها الإجتماعية وهي تحمل أفكار وقيم وتبحث عن دور .. ما سيوّسع الفضاء السياسي ، وبالتالي كل ذلك يؤكد أنّ **التحول**

وقع ، فـ"الفكرة" حالما تبزغ تكون هي المولّدة لتحوّل لاحق وهي بدايته .. فكيف الحال اليوم أنّ لبنان المجتمع بات أبعد ما يكون عن لبنان "النظام المأزوم"، ولبنان السلطة المبعثرة الغاية والقوّة، ولبنان التباين في توزيع القيم من قبل الدولة.

رابعاً؛ برغم ما يبدو للوهلة الأولى من أنّ لبنان اليوم يدور في حلقة مقفلة، ودوران أشبه بحركة حلزونية هبوطية، لكن الناظر إليها بتأنٍ يرى الأمور نسبية، لأنّه مع الحركة النزولية الهابطة التي يعيشها البلد، يلاحظ بالآن ذاته اتجاه قوي لقوة مجتمعية تتلاقى رؤاها من تحت سطح الأزمة وقشرتها الى جانب تبدل قسري زاحف لقوى أخرى، بعضها حزبي وبعضها ديني من خارج الأحزاب .... حتّى لو أنّ معالمها الكلية وهندستها لم ترتسم بعد.. وحتّى لو أنّ الصيغة الانتقالية لم تنضج بعد! لكن لنا أن نذكر أن الغموض في العملية الانتقالية هو سرّ معنى الدارسات الإنسانية والمجتمعات وعمليات التغيير والتحوّل وكيفياته التي أحياناً كثيرة تكون غير متوقعة.

خامساً؛ لبنان اعتاد أن يولّد مشكلات للخارج وأن يجتذب مشكلات الخارج إليه، لكنّ هذه المعادلة تسقط تباعاً مع التغيرات في موازين القوى والتحّول الذي يصيب منظومة القيم السياسية التي تحكمه خصوصاً مع بروز حالة المقاومة بتحالفاتها ورسوخ نموذجها وتمددّه ـ على مُكثٍ -، فتباعاً يلاحظ صعوبة عند الخارج في دفع مشكلاته إلينا، ولم يعد الخارج أيضاً يحتمل استدراجه إلى مشكلاتنا، فتراه هو ينوء بأحماله وتحدّياته الثقيلة! وهذا جديد في تاريخ بلدنا السياسي.

سادساً؛ غياب الراعي الخارجي؛ فللمرة الأولى منذ عقدين ونيّف يغيب راعي التوازنات ومزّيت التروس عن المشهد، ويبقى لبنان وبعض قواه في صراع تفاسير وصراع أدوار وأفهام، ولذلك تجهد القوى التقليدية (التقليدية والكلاسيكية، أي تلك التي نشأت من داخل السيستيم) لترسيم الموازين، فتراهم يجدّون بالاشتباك للوصول الى نقطة توازن جديدة لا يبدو أنّ الأطراف اهتدت إليها حتّى اللحظة.

سابعاً؛ لا يمكن أن تُقارب المسألة اللبنانية مقاربة آحادية فحسب أو لنقل مقاربة بعين داخلية فحسب بل تحتاج لمقاربة موازية ترتبط بمدى تأثر لبنان بنظرة أميركا إليه وانتظاراتها منه وحاجتها اليه، لكن كي لا نذهب بعيداً في الأماني والتوقعات، فلا بأس أن نأخذ بواقعية وعلمية حدود القدرة الأميركية اليوم لا سيّما مع تضعضع الأدوات، وأن نأخذ بالاعتبار حدود طاقة لبنان الحالي والمرهق في بنائه كمؤسسات لملاقاة الأميركي، وأيضاً حدود الانغماس الأميركي في المنطقة برمتها وليس فقط في لبنان.

ثامناً؛ تميز العقدان الأخيران في الإقليم بإنتصار خيار المقاومة، على غير ما اعتادته المنطقة تاريخياً، (للتذكير؛ تاريخياً خسرت دول وحركات المقاومة برعاية الرئيس جمال عبد الناصر معركتها في مواجهة السعودية والعدو "الإسرائيلي").. أمّا اليوم، فالكيان الصهيوني والسعودية وحلفاؤهما خسروا جولة تاريخية امتدت لعقد وأكثر على رقعة شطرنج الإقليم.. وهذا جديد في المشهد الإقليمي خصوصاً أنّه يترافق مع تحولات دولية تصيب العالم وتحولات أصابت أميركا وسياساتها الخارجية ومحددات هذه السياسة في الإقليم.

تاسعاً؛ إنّ دولاً كالسعودية وسوريا أصبحت مشغولة بأولوياتها وحماية أمنها، وأيضاً مصر، ناهيك عن تراجع الاهتمام الأميركي بالمنطقة. لذلك، لا يمكن أن يُقارب لبنان من دون رؤية لأمن عربي شامل ما زال بعيد المنال، وإذا ما امتلك العرب ذلك، فليس لديهم قدرة لتفعيل تصوراتهم وترجمتها عملياً.

عاشراً؛ "إسرائيل" تتخبط داخلياً وتعاني من فشل ذريع خارجياً وأصبحت غير قادرة على إحداث تغييرات مهمة في البيئة الخارجية ولا تمتلك كيفيات لذلك وهي تنتقل من دور "المطاوع" في الإقليم إلى "حماية الذات" بأحسن الأحوال.

حادي عشر؛ إنّ إيران "الدولة الرابحة" لن تكون مستعجلة في حركتها، هي ترى أن مسارها ثابت ورهاناتها الكبرى والاستراتيجية تتحقّق قدماً وترسّخ. و تعرف أنها باتت أكثر تأثيراً في المعادلات الدولية فضلاً عن الإقليمية، وتنتظر عروض التفاوض، اكتسبت خبرة كسر أي حصار والتفاوض بالنار مع اعدائها.

ثاني عشر؛ ستبقى نظرة أميركا إلى لبنان من منظور أمن "إسرائيل" وبالتالي من منظور إضعاف حزب الله، وبالتالي، لا شيء ثابتاً بالنسبة للأميركيين غير ذلك. لا شيء! لا حليفاً لبنانياً ولا استحقاقاً قانونياً ودستورياً ولا أسلوباً ولا طريقة. الأميركي يزداد قلقاً من إزدياد حضور حزب الله وشرعيته السياسية من بوابة جديدة عنوانها السلطة ومؤسساتها إلى جانب شرعيته الوطنية كمقاومة.

ثالث عشر؛ إنّ أيّ قوة مهما بلغت لا تستطيع أن تحكم لبنان بمفردها. كما أنّه لا يمكن أن يتّم التغيير على الطريقة الثورية ولا بالانقلابات العسكرية، وتبقى المقاربة التوافقية حاجة حتّى لو كانت نتائجها بطيئة.

رابع عشر؛ الكباش يزداد والنزاع الصامت ـ أو غير العالي الوتيرة- بين الولايات المتحدة والخط المقاوم في لبنان ويتخذ شكل الصراع بالنقاط وليس بالضربة القاضية ويتداخل فيه الخارجي بالداخلي، لذلك نلاحظ أن السياسة الأميركية تتسم بالإدارة غير المباشرة وتهيئة الأرضيات والانتظار والتريّث وأحياناً كثيرة التردد.. فالضغوط التي سعت إليها واشنطن، وبرغم شدّتها، أدخلت حزب الله الى مجالات وساحات كانت مقفلة عليه، فبات اليوم يخوض الصراع فيها كميدان جديد.. ويمكن القول إنّ حزب الله بات يقاتل على ملعب

الآخرين المالي الاقتصادي ومحّل ارتكازاتهم التاريخي الخ.. وهذه نقطة تقدّم غير منظورة توفّرت لحزب الله، برغم ندوب المعركة وجراحاتها.

خامس عشر؛ إنّ المعركة المُخاضة اليوم في لبنان بين قوى المقاومة والولايات المتحدة الأمريكية جديدة وغير معروفة ولا معرّفة من قبل ويتّم استكشافها من الطرفين أحياناً، إنّها تحتاج الى إعادة تعريف، فملعبها غير محددّ وطبيعتها غير مبلورة، فقد يتحرّك طرف للضغط، وفي لحظة ما قد يستثمر خصمه وهنا تكمن دقّة هذه المعركة وجدتها.

سادس عشر؛ إنّ نقاط القوة التي بحوزة "حزب الله" وحلفائه كبيرة جداً برغم الضغوط التي يعاني منها البلد وشعبه ويمكن أن يفّعلها في لحظة ما (تبدأ من صراعه مع العدو "الإسرائيلي".. ولا تنتهي بقدرته على إحداث توازن ضغط مع خصومه في الإقليم إذا ما تألّم بالفعل).

ركائز آنية ومباشرة:

إنّ خطوات أميركا تتسم بالحذر الشديد وأيضاً خطوات حزب الله، فأي من الطرفين لا يريد أن يعطي الآخر ذريعة تامة تمكّن خصمه من تقدّم نوعي كبيرأو احداث نقلات جذرية أو شاملة. لا يبدو أنّ أيّاً من القوى الخارجية يريد تفجير لبنان بقرار – ولا حتى الأميركي – لحسابات ومصالح ليست خافية! لكنّ احتمالية إنفجار شعبي مفاجئ تزداد. الوقائع قد تأخذ لبنان الى انفجار اجتماعي مفاجئ يكون ما قبله غير ما بعده، وأي مسار جديد يفترض أن يلحظ توازن القوى المحلية والإقليمية والتحوّلات الدوليّة (وحال وقوعها ليس بالضرورة أن يلزم حزب الله نفسه بنفس مقاربة شبيهة ما بعد 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019).

اللعب على وقت الفراغ وتقطيع الوقت وإدارة الأزمات سيّد الموقف حتّى حين، لكنّ اقتراب موعد الإنتخابات النيابية مقلق، فالفاسدون مضطرون لمنع السقف من الانهيار عليهم علماً أنّ الأرض من تحتهم هي التي تهتز. إنّ الشعب قد اكتسب وعياً وأصبح أعمق غوراً وحنقاً وكذلك أكثر خبرة لكيفية التعاطي الفعال مع الطبقة الفاسدة، كما صار أكثر وعياً وأشد حذراً من الانزلاق في أجندات أميركا بوجه حالة المقاومة، كما حاول الأميركيون ما بعد 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019. وهناك كتلة غير محسوبة او ملتفت اليها قد تظهر في المشهد.

لوائح المخارج والحلول: إزاء كل هذه الركائز والوقائع أو الحقائق الحاكمة.. هل من أفق ومخرج وحلول؟ برغم أنّ الإجابة بالغة الصعوبة في ظل مشهد داخلي لبناني يتّسم بالتسارع والسيلان، لكن عند النظر إلى

الأوسع، أي الإقليمي، ترتسم ملامح مسار من الاستقرار وفقاً لقواعد جديدة بعد أن تحددّت بالنار والردع موازين القوى وانكفأت الأطراف بحثاً عن طريق للاستمرار والحفاظ على ما تبقى من نقاط.

وإلى أن تتضّح معالم الخارج وتسوياته وقواعد الإقليم الجديدة، ومدى انعكاساتها على لبنان، ما هي السيناريوهات التي تنتظرنا وكيف نتجنّب الخطر المحدق، ونشّق طريقنا الى الأمام ونجّد للبحث عن حلول؟ يمكن اقتراح منهج بخطين أو سكتين.. إذا أردنا ألا نعيش أمل انتظار الخارج وربط مستقبل بلدنا بالتسويات الإقليمية والدولية ومآلاتها، أي إذا أردنا أن نحرر بلدنا وإرادتنا من حسابات الخارج.

أولاً؛ علينا أن نُفَكّر من خارج المشكلة وليس من داخلها إذا ما استعصت وكادت أن تنفجر، كما يتوقع اليوم. إنّ الدول أنشئت من أجل الشعوب وتأمين حياتها الكريمة وتقدمها واستقرارها وأمنها وحين يتعّذر ذلك، فلن يكون أمام الشعب بقواه كلها إلاّ الاستعانة بالأصدقاء شرط أن تكون المساعدة لكل لبنان.. وليبادر من يتطلع إلى بقاء هذا الوطن وديمومته، وليوّظف كامل علاقاته ونفوذه شرقاً وغرباً لاستنقاذ لبنان بكل فئاته وأهله، لكن أفترض أن ذلك سيكون مرهوناً بتقدير لحظة "التهديد الوجودي" الذي قد يطال لبنان ومجتمعه والذي علينا أن نرصده بدقة عالية.

ثانياً؛ علينا أن نعمل من قلب البنية ـ الدولة – واستعصاءاتها وتعقيداتها مهما كبرت، فالتحول المطلوب هو مسار يبدأ بقانون انتخاب على أساس النسبية ووفق دوائر المحافظات الخمس، ولوائح انتخابية تخاض على أساس برامج اقتصادية وسياسية واجتماعية واضحة وعلنية، وبالتزامن، إعلان قرار تاريخي لولادة مجلس قضائي جديد يضع تصوراً لعدالة انتقالية تجمع بين المصلحة الوطنية وحقوق الناس والدولة.

ثالثًا؛ ماذا لو حدث الإنفجار الشعبي؟ لا أحد يمتلك الإجابة الوافية، لكن لكل حادث حديث، مع تغليب الظّن أنّ المكسب الأكيد الذي سيحقّقه اللبنانيون ساعتئذ سيكون "التخّلص من النظام الاقتصادي ومفارقاته القاتلة الذي جثا على صدورهم لعقود"، وهذا انتصار كبير للبنان الجديد في ما لو حدث، وأحياناً لا تولد الأحداث إلا بمخاضات.

هكذا منهج، يعطي ضمانة ويؤمن مدخلاً لانفراج يحدّ من الاحتقان الخطير القائم ويُحدث بداية انتقال في الأداء والإدراك السياسيين، ويُبعد عن لبنان الكأس المرّة التي تصيبه عند كل مفترق وإزاء كل محطة دستورية أو تحول إقليمي أو دولي، وإلاّ فإنّ البديل سيكون انفجارات متلاحقة يستغلها الخارج أخطر استغلال، فتكون خسارة لجميع الهاربين من مواجهة الحقائق وتكون قبل كل شيء خسارة للبنان الوطن النهائي ولأبنائه وشبابه أولاً وآخراً!